



بروكسل، 29 أبريل 2014

## بيان على الأحكام القضائية في مصر

" إن الاتحاد الأوروبي ضد عقوبة الإعدام في جميع الأحوال، وبالتالي يعارض بشدة توصية عقوبة الإعدام ضد 683 أشخاص آخرين من قبل محكمة في المنيا في مصر والتي حكمت بالفعل بحكم مماثل علي ٥٢٩ شخص في أواخر مارس الماضي. ومن دواعي القلق الخاص أن هذه المجموعة الأخيرة، تم تأكيد التوصية بالحكم بالإعدام في حالة 37 شخصا.

تعد هذه المحاكمات الجماعية انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان: تبقى التهم الموجهة لكل متهم غير واضحة، وتفترق إلى أبسط معايير المحاكمة العادلة و غير متناسبة بشكل صارخ، وأخفقت في الامتثال بمبدأ فردية الأحكام.

ويكرر الاتحاد الأوروبي دعوته للسلطات القضائية المصرية لضمان حق المتهمين في محاكمة عادلة وفي الوقت المناسب بناءً على اتهامات واضحة وسليمة وتحقيقات مستقلة وحق التواصل مع المحامين وأفراد العائلات وذلك تماشياً مع المعايير الدولية.

يلاحظ الاتحاد الأوروبي وجود اتجاه مثير للقلق للغاية بشأن امتثال مصر لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، فضلاً عن جدية العملية الانتقالية في مصر نحو الديمقراطية التي تتطلب إطاراً قانونياً وقضائياً مع احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ويدعو الاتحاد الأوروبي السلطات المصرية بالعدول فوراً عن هذا التوجه الذي يهدد أي آفاق للتغلب على الانقسامات داخل المجتمع وضمان التقدم نحو ديمقراطية حقيقية ومستقرة ومزدهرة، من خلال عملية سياسية مفتوحة لجميع المواطنين. "